مخرجات المعاهدات الليبية والدولية وأثرها في استقلال ليبيا

إعداد

د. إدريس عبدالصادق رحيل
أستاذ مشارك في التار يخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب / جامعة طبرق

د. أحميدة سالم حماد
أستاذ مشارك في التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب / جامعة طبرق

الملخص:

نتيجةً للصراع الاستعماري بين قوى الحلفاء والمحور في شمال أفريقيا تحولت ليبيا إلى ساحة صراع دامي ترتب عنه انعكاسات خطيرة على مناحي الحياة السياسية والاجتماعية وكذلك الوضع الاقتصادي في البلاد الذي ازداد بؤساً زمن حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية.

وبسبب استمرار الصراع بين دول الحلفاء وتكالبها على تدعيم مصالحها وأطماعها في ليبيا، فقد أخفقت هذه الدول في التفاهم فيما بينها عبر المؤتمرات التي عقدتها في كل من بوتسدام ولندن وباريس، مما أستدعى إحالة القضية إلى الأمم المتحدة التي توصلت بعد جهود ومحاولات عدة إلى إصدار القرار رقم (289) لسنة 1949م قضى باستقلال ليبيا، وقد تحقق بالفعل وأعلن رسمياً في 24 ديسمبر عام 1951م. وعلى إثر ذلك دعت الأمم المتحدة دول العالم إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية لمساعدة ليبيا من جديد تحت ذريعة تقديم المساعدات المالية عبر إبرام المعاهدات والاتفاقيات التي جعلت من ليبيا دولة تابعة للدول الأجنبية حتى بعد استقلالها.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم المتغيرات والمؤثرات التي صاحبت تلك الفترة الزمنية من تاريخ ليبيا، وكذلك للإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها: لماذا أبرمت ليبيا المعاهدات والاتفاقيات مع هذه الدول والتي بموجبها أصبحت ليبيا دولة تابعة لتلك الدول حتى بعد أن نالت استقلالها، وما هو موقف الأمم المتحدة والمنظمات من تقديم الدعم الفني والمالي لليبيا، وما أثر المساعدات المالية والعسكرية الأجنبية في معالجة العجز المال.

Abstract:

As a result of the colonial conflict between the Allied and Axis powers in North Africa, Libya became an arena of bloody conflict that had serious repercussions on political and social life as well as the economic situation in the country, which became increasingly miserable during the rule of the British and French administrations. As a result of the continuing conflict between the Allied Powers and their efforts to support their interests and ambitions in Libya, these countries failed to reach an understanding among themselves through the conferences they held in Potsdam, London and Paris, which necessitated referring the issue to the

United Nations, which, after several efforts and attempts, reached Resolution No. (289) of 1949, which decided on the independence of Libya, which was actually achieved and officially announced on December 24, 1951. As a result, the United Nations called on the countries of the world to provide technical and financial assistance to help Libya again under the pretext of providing financial assistance through concluding treaties and agreements that made Libya a state affiliated with foreign countries even after its independence.

Accordingly, this study came to shed light on the most important variables and influences that accompanied that period of time in Libya's history, as well as to answer a set of questions, the most important of which are: Why did Libya conclude treaties and agreements with these countries, according to which Libya became a state affiliated with those countries even after it gained its independence, and what is the position of the United Nations and organizations regarding providing technical and financial support to Libya, and what is the impact of foreign financial and military aid in addressing the financial deficit.

واجهت الحكومة الليبية مهمة صعبة تمثلت في كيفية تدبير الموارد المالية لتغطية نفقات دولة الاستقلال الوليدة، فالأقاليم الثلاثة كانت تعاني من عجز في إراداتها الذاتية، وكانت الإدارتان البريطانية والفرنسية هما اللتان تتوليان تغطية ذلك العجز، وفضلاً عن ذلك كانت الدولة في حاجة إلى مصروفات جديدة من أجل تسيير شؤونها ومن أجل الاتفاق على بعض مشروعات التنمية الحيوية التي كانت البلاد في حاجة إليها[1] مما دفع الأمم المتحدة أن تولي اهتماماً بهذه المسألة، من خلال تقديم المساعدات الفنية والمالية لمساعدة ليبيا من اجل بناء اقتصادها المنهار، وقد استغلت الدول الأجنبية هذه الضائقة المالية التي تمر بها ليبيا بعد استقلالها ونفذت منها إلى السيطرة عليها بحجة المساعدة المالية، وأبرمت معها المعاهدات و الاتفاقيات التي كبلتها لمدة عشرون عاماً حيث كانت كل الدول الأجنبية تطمح أن يكون لها قواعد عسكرية على الأرض الليبية مما أثر على استقلالها وجعل منها دولة تابعة لتلك الدول الأجنبية[2].

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل استفادت ليبيا من تلك المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة والدول الأجنبية وهل كان لتلك المساعدات أثار إجابية على الاقتصاد الليبي؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في هذه الدراسة.

بمجرد حصول ليبيا على استقلالها السياسي بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (284) بتاريخ21 نوفمبر عام 1949م، في مدة أقصاها الأول من يناير عام1952م، حيث تم إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر عام1951م وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وانضمت إلى جامعة الدول العربية عام 1954 م وهيئة الأمم المتحدة عام 1955[3]

بناءً على التقرير الذي أعدته البعثة الفنية في 14 من أغسطس عام1950م، التابعة إلى الأمم المتحدة، حول كيفية تقديم المساعدات الفنية، جرى تقييم عام للأوضاع الاقتصادية في ليبيا، ثم أعقبه تقرير من "أدريان بلت" مندوب الأمم المتحدة في ليبيا إلى هيئة الأمم، حثها فيه على تقديم المساعدات الفنية والمالية لليبيا من أجل النهوض باقتصادها المتردي والمحافظة على استقلالها[4].

جاء فيه: "ما لم توجد الوسائل لتحسين الزراعة وإيجاد رأسمال استثماري جديد فهناك خطر كبير في انهيار الاقتصاد الليبي وتحويله إلى اقتصاد رعوي مع ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية ربما تعرض وجود الدولة الليبية الجديدة للخطر"[5].

عملاً بما جاء في تقريري البعثة الفنية الدولية وأدريان بلت أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم (338) بتاريخ 17نوفمبر عام 1950م الذي وضح أن ليبيا من بين الدول المستحقة للمساعدات الفنية والمالية، واستجابة لهذا القرار تقدمت كل من بريطانيا وفرنسا بطلبات إلى الأمم المتحدة أبدتا فيهما رغبتهما في تقديم المساعدة المالية والفنية إلى ليبيا[6].

وهذا أدى إلى توقيع أول اتفاقية مالية مع الأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي اللازم في مساعدة برقة وطرابلس، كما قامت الثانية بتوقيع اتفاقية مماثلة مع الأمم المتحدة في 23 مارس عام1951م حول مساعدة فزان مالياً، ثم أعقب ذلك توقيع العديد من الاتفاقيات الإضافية تمخض عنها إرسال فريق من الخبراء المتخصصين من الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال زيارتهم لليبيا قاموا بإعداد تقارير مفصلة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية و تضمنت تلك التقارير مقترحاتهم وتوصياتهم لتطوير البلاد اقتصاديا واجتماعيا،[7] كما قامت الأمم المتحدة بتوقيع اتفاقية أساسية مع الحكومة الليبية، لتقديم المساعدة الفنية لليبيا عبر منظماتها المختلفة[8].

وقد تضمنت الاتفاقية عدداً من البنود حول تنظيم عمل خبراء الأمم المتحدة في ليبيا، حيث كان الخبراء مسئولون أمام المنظمات الدولية، ويعملون تحت إشرافها وبالتعاون التام مع الحكومة الليبية، في حدود اللوائح والقوانين الإدارية العامة المعمول بها في ليبيا على أن تقوم تلك المنظمات بدفع النفقات المالية للخبراء من مرتبات وبدل سكن والإقامة والسفر والرحلات الضرورية التي يقومون بها داخل وخارج ليبيا.

في مقابل التزام الحكومة الليبية بتقديم كل التسهيلات اللازمة لأداء أعمالهم، في حين يتمتع هؤلاء الخبراء بامتيازات الأمم المتحدة وحصانتها، وبذلك أصبح الطريق ممهداً أمام الخبراء للقيام بأعمالهم في جميع المجالات الاقتصادية[9].

أولاً: دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تقديم الدعم الفني والمالي والعسكري لليبيا :

بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتحقيق استقلال ليبيا، أعلنت بريطانيا أن العجز في الميزانية الليبية العامة يقرب **1800700** جنيه أسترليني، يضاف إليه مبلغ **192500** جنيه أسترليني مصروفات الحكومة الليبية بعد الاستقلال، ورأى مندوب الأمم المتحدة أن العجز يجب تسديده عن طريق الإعانة الخارجية[10].

أ- دور الأمم المتحدة في تقديم الدعم الفني لليبيا:

كانت الأمم المتحدة حديثة التكوين مثلها مثل جامعة الدول العربية، ولم يستطع أدريان بلت أن يحصل منها لليبيا إلا على اتفاقيات المساعدة الفنية من وكالاتها المتخصصة، وكانت رغم ذلك مفيدة في تكوين الدولة والارتقاء بمستوى الاداء فيها، وكان على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تسهم في بناء هياكل الدولة وتنظيم حياتها ومرافقها الاجتماعية، حتى لا تقع تحت التأثيرات الثقيلة للدول الثلاث التي تمتلك القواعد العسكرية[11]، حيث قامت كل من بريطانيا وفرنسا بتوقيع اتفاقيات مع منظمات الأمم المتحدة باعتبارهما المسئولين عن الاقاليم الثلاثة لكي يتم تزويد ليبيا من طرف هيئات الأمم المتحدة التالية :

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
- منظمة الصحة العالمية.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وبالمستشارين والخبراء لمساعدة السكان على استغلال الإمكانيات الطبيعية القليلة الموجودة في بلادهم، وعلى تقديم المنح الدراسية لتكوين إطارات لتسيير البلاد، ونظراً لعدم وجود مصادر مالية في ليبيا أستطاع

أدريان بلت أقناع المجلس الاقتصادي أن يتكفل بأجور ومصاريف إقامة الفرق التابعة لهيئات الأمم المتحدة، ومن أهم ما جسد هاتين الاتفاقيتين ما يلي[12] :-

1- إرسال **42** طالباً للدراسة في الخارج توزعوا على كل من لبنان ومصر وقبرص والسودان وتونس، وكان يمكن إرسال عدد أكبر لكن البلاد كانت تفتقر لحملة الشهادات من التعليم الثانوي.

2- قدمت منظمة الصحة **60000** دولار لتوفير لقاح الاطفال ضد مرض السل، و**40000** دولار لشراء سيارات لتنقل الفرق الطبية إلى الأرياف.

3- بناء محطة للتجارب الزراعية في طرابلس.

4- فتح اليونسكو معهد تكوين التقنيين الإداريين يدرس به **254** طالب ليبي.

5- دفع المجلس الاقتصادي لأجور ومصاريف إقامة الفرق التابعة لهيئة الأمم المتحدة لنظراً لعدم وجود مصادر مالية.

وعلى أثر هذه الاتفاقيات وافقت الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الفنية لليبيا بعد تحقيق استقلالها نظراً لمسئوليات الأمم المتحدة حيال مستقبل ليبيا.[13]

بدأت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو F.A.O)[*] عملها في ليبيا عام 1951م بالتعاون مع وزارة الزراعة في ولايتي طرابلس وبرقة بإجراء التجارب على بعض المحاصيل الزراعية مثل زراعة الفواكه والحبوب والخضروات من أجل توفير البذور، كما قامت المنظمة الدولية بتوزيع البذور المحسنة على العديد من المزارعين بهدف زيادة الإنتاج الزراعي[14].

كما أنشأت عدداً من المشاتل الزراعية في العديد من المدن الليبية التي أسهمت في إضافية **(86)** نوع من أشجار الفاكهة مثل الخوخ والمشمش والبرقوق والرمان والتفاح والحمضيات، وتم توزيع قرابة **132646** شتلة من هذه الأنواع خلال عام 1956م واهتمت المنظمة بالتوسع في زراعة الحمضيات والفاكهة في بنغازي والمرج ودرنة استجابة لطلب المزارعين في هذه المدن[15].

أما في مجال الاهتمام بالنخيل وتحسين إنتاجه قامت المنظمة الدولية بإعداد دراسة علمية عن الأساليب المتبعة في زراعة النخيل وكيفية تطويره لتحسن مستوى إنتاجه، لهذا أنشأت مركزين لإجراء التجارب على أنواع التمر في منطقتي القربولي وهون، كما قامت المنظمة بالتعاون مع وزارة الزراعة الليبية بالعديد من التجارب على كيفية مكافحة الحشرات وأمراض أشجار الزيتون والحمضيات وبعض المحاصيل الزراعية مثل الفول السوداني والبطاطس وغيرها واعدت تقارير بهذه الأمراض وكيفية معالجتها[16].

قدمت الإرشادات لوزارة الزراعة حول كيفية المحافظة على أشجار الغابات وحمايتها وكذلك اهتمت المنظمة بتدريب المزارعين وطلبة المدارس الزراعية والمرشدين الزراعيين على بعض المعدات والأدوات التي قدمتها لهم[17]، ويبدو إن المنظمة لم تول اهتماماً في مجال تقديم الآلات الزراعية الحديثة التي يعول عليها في تطوير العمليات الزراعية وزيادة معدل الإنتاج الزراعي[18].

وكذلك اهتمت بتحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية ومنح القروض الزراعية من خلال وضع برنامج إعلامي إرشادي حول أهمية دور الجمعيات الزراعية في دعم العمليات الزراعية وتطويرها، مما دفع بوزارة الزراعة إلى إصدار قانون الجمعيات الزراعية، نتج عنه تأسيس أربع جمعيات تعاونية تعنى بمحاصيل أشجار الزيتون في طرابلس[19].

فضلاً عن فتح مكاتب للإحصاء الزراعي في أقاليم ليبيا الثلاث وبذلك استطاعت المنظمة الإشراف على الإحصاء الزراعي في ليبيا.[20] أما التسويق الزراعي فقد قامت المنظمة بإنشاء مستودعات لحفظ المنتجات الزراعية في طرابلس لضمان تسويقها محلياً وخارجياً ومن أجل ذلك أولت المنظمة اهتماماً

ملحوظاً بالمواصلات لتسيير عمليات التسويق، واهتمت بحركة النقل العام في البلاد، وقدمت بعثة البنك الدولي جملة من التوصيات عن النقل البحري (*).

وقد أوصت بضرورة الاهتمام بالطرق البرية وتقديم الدعم المالي لصيانتها والشروع في بناء طرق جديدة لربط المدن الليبية مع بعضها وصيانة الطرق الفرعية وتشكيل هيئة مستقلة لإدارة الموانئ، وإنشاء مصلحة خاصة بالنقل الجوي تهتم بالإشراف على صيانة المطارات الليبية[21].

وقد قامت منظمة الفاو بإيفاد عدد من الخبراء المتخصصين في مجال الثروة الحيوانية للوقوف على الصعوبات التي تواجه المناطق الرعوية والثروة الحيوانية في ليبيا، وقد جاءت تقاريرهم العلمية من خلال زيارتهم الميدانية لهذه المناطق متضمنه العديد من التوصيات والاقتراحات من أهمها الاهتمام بالمراعي وتطويرها وإمكانية زراعة أنواع جديدة من الأعشاب الأكثر مقاومة للجفاف والعوامل المناخية في ليبيا، والحد من الرعي المبكر، وتخفيض عدد الحيوانات بالرعي بما يناسب قدراتها الاستيعابية[22].

اهتمت المنظمة الدولية اهتماماً كبيراً بالثروة الحيوانية، لاسيما الأغنام في كل من طرابلس وبرقة وقدمت الإرشادات والنصائح للمربيين وأشرفت على علاج قرابة **33** ألف رأس من الأغنام، ضد الإمراض الطفيلية.

فضلاً عن النصائح الخاصة حول جز الصوف باستخدام المعدات الحديثة والإشراف على تجارب التهجين مع أصناف أخرى من الأغنام[23].

اهتمت بتربية الأبقار، وأعدت لها الدراسات اللازمة، وأجرت عليها بعض التجارب لزيادة إنتاجها عن طريق عملية التهجين لإيجاد سلالات جديدة تتأقلم مع البيئة الليبية.

ومن أجل الحفاظ على هذه الثروة ووقايتها من الأمراض، أنشأت المنظمة عام 1956م وحدتين بيطريتين في برقة وطرابلس، ثم أنشأت وحدات أخرى في بنغازي ودرنة والمرج للعلاج والتطعيم ضد أمراض الطفيليات للحد من انتشار الأمراض ومكافحتها[24].

ولأهمية هذه الثروة الحيوانية ومنتجاتها من الصوف والجلود ولكونها مصدراً أساسياً في توفير المواد الخام لبعض الصناعات الحرفية المحلية، لذا باشرت المنظمة في إعداد تقرير مفصل عن تلك الصناعات مشتملاً على أنواع الصوف وألوانه والطرق المتبعة في جزه والكميات المصدرة منه[25]، وأيضاً أحتوى التقرير على ضرورة تحسين سلالات هذه الأغنام لزيادة إنتاجها من الصوف، وعملاً بما جاء بهذا التقرير أنشأت الحكومة الليبية مركزاً لتحسين سلالات الأغنام بمنطقة القربولي بطرابلس، وتم الإشراف على تجارب التهجين مع الضأن التركي الذي حقق زيادة في وزن الصوف بلغت **75%** في الكيلو جرام لكل رأس، كما اهتمت منظمة العمل الدولية بإعداد تقرير عن الصناعات الحرفية في ليبيا تناولت فيه المواد الخام المعتمدة عليها في الصناعات الحرفية، ومدى توفرها والمعدات والأدوات المستخدمة فيها، والصعوبات التي توجهها.

قد ذيل التقرير بجملة من التوصيات منها حث الحكومة الليبية على إنشاء مؤسسة تهتم بالصناعات اليدوية يوكل إليها تنفيذ برنامج لتنمية هذه الحرف من المواد الخام المحلية، واستيراد المواد غير المتوفرة محلياً وتوزيعها على الحرفيين ومدهم بالمعدات الحديثة المستوردة وتشجيعهم من خلال إقامة المعارض والإعلانات لعرض منتجاتهم لزيادة الطلب عليها[26].

وفي هذا الإطار افتتحت المنظمة مركزاً للتدريب المهني احتوى على قرابة**300** متدرب في مختلف التخصصات المهنية من نجارة وخراطة وحدادة وميكانيكا وفتحت لهم ورش حديثة لتدريبهم.

إما الصيد البحري فقد اهتمت منظمة الفاو بهذا المجال، حيث قام خبراؤها بإعداد دراسة شاملة عن مناطق الصيد البحري في ليبيا، بهدف تنمية صيد الأسماك والطرق المتبعة في صيده، وعدد المراكب المستخدمة في الصيد وأنواعها واللوائح والقوانين المعمول بها في تنظيم الصيد، وجدوى المردود الاقتصادي منها[27].

قد شملت هذه الدراسة جملة من المقترحات قدمت إلى الحكومة الليبية بغية مساعدتها في تحسين أداء مناطق الصيد البحري ومنتجاتها، وإقامة دورات تدريبية للصيادين على الطرق الحديثة وتوفير المراكب المجهزة، وبناء ورش لإصلاحها وصيانتها، وتطوير مصانع تعليب الأسماك، ومنح القروض اللازمة بها من أجل النهوض بها وزيادة معدل إنتاجها، وكذلك تشجيع التعليم في هذا المجال[28]. وقد بلغ إجمالي الاعتمادات المالية السنوية المخصصة للمساعدات الفنية في ليبيا خلال السنوات من عام1953 إلى عام 1956م قرابة مليون ونصف جنيه ليبي، تم صرفها تحت إشراف الأمم المتحدة.[29]

ب- المساعدات المالية والعسكرية الأجنبية وأثرها في معالجة العجز المالي لليبيا:

واجهت الحكومة الليبية منذ قيامها جملة من المشكلات، كان أهمها مشكلة العجز المالي، التي تعود جذورها لفترة الاستعمار الايطالي لليبيا وما نجم عنه من تدمير للموارد الاقتصادية في البلاد، ثم زادت المشكلة تعقيدا بعد الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من خراب ودمار شمل معظم موارد البلاد لاقتصادية كما أن تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم تحكم كل إقليم إدارة عسكرية أجنبية وإتباع نظام اقتصادي خاص بكل إدارة، أدى إلى عزل هذه الأقاليم عن بعضها الأمر الذي حرم البلاد من وحدتها الاقتصادية، وهذا يدل بوضوح أن هذه الدول الأجنبية قد سعت إلى ربط الاقتصاد الليبي بالمساعدات المالية لفرض سيطرتها وتحقيق أطماعها الاستعمارية في ليبيا[30].

أصبحت هذه المشكلة قائمة إلى أن نالت ليبيا استقلالها السياسي 1952م، وتشكيل الحكومة الليبية الاتحادية، مما زاد من عمق مشكلة العجز المالي.

من خلال الدراسات التي أجراها خبراء البعثات الفنية في ليبيا والتي ذكرت حجم العجز المالي الذي تعاني منه الميزانية الليبية الذي بلغ قرابة 1،700 مليون جنيه إسترليني.

تقدم مندوب الأمم المتحدة أدريان بلت لدى ليبيا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بضرورة مساعدة ليبيا بتقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة لتغطية هذا العجز حتى تتمكن الدولة من المحافظة على استقلالها والخروج من محنتها[31].

ثم طالب بعقد اجتماع لخبراء الدول الخمس وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر، وإيطاليا بلندن في مارس عام 1951م لبحث الوضع المالي والاقتصادي في ليبيا، ومن خلال الاجتماع تقدمت بريطانيا بمقترح استعدت فيه أن تقوم بتغطية العجز المالي وضمان قيمة العملة الليبية.

فضلاً عن عرض الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدات لليبيا (وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة للمساعدات الخارجية الأمريكية الذي يتضمن تقديم مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية لدول العالم العربي الواقعة تحت النفوذ الغربي بغية تطويق المد الشيوعي وضمان عدم وقوع هذه المنطقة تحت سيطرته)[32].

في حين أبدى المندوب المصري استعداد حكومته المساهمة في تغطية العجز المالي لليبيا، ويمكن القول إن مصر في تلك الفترة الزمنية لم تكن قادرة فعلياً على تقديم العون المالي لليبيا ولكن أرادت من وراء ذلك منع الدول الأجنبية من فرض سيطرتها على ليبيا بعد الاستقلال بحجة المساعدات المالية إلا أنها لم تنجح في ذلك.

قد تمخض عن الاجتماع تقديم مقترح إنشاء مؤسستين تقومان بمهمة استقبال المساعدات المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد موافقة الحكومة الليبية التي لم يكن إمامها أي خيار غير الموافقة على

المقترح المقدم من خبراء الأمم المتحدة[33]، وتم إقامة مؤسستين: **الأولى "الوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار"**، التي تأسست في ابريل عام 1952م بموجب القانون الليبي رقم **6** لعام 1951م[34].
للقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية بهدف توفير الأغذية والمواد الخام المتعلقة بها، وكذلك المشاريع المتصلة بالاستثمارات الزراعية والصناعية بشرط استرداد الأموال التي تم إقراضها للمؤسسة بموجب أحكام وشروط يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين المؤسسة والمنتفعين وعلى المؤسسة ضمان الاستقرار الاقتصادي ورسم السياسة لمواجهة مواسم الجدب والجفاف المتكررة وخطر ضيق أسواق التصدير من خلال تخصيص مليون جنيه إسترليني، لتأمين الحصول على المواد الضرورية بتكوين احتياطي من الأغذية، وتقديم المساعدات المالية في شكل قروض أو هبات تقدم في موسمي الجدب، وعلى المؤسسة توفير المواد الغذائية وتخزينها والتصرف فيها لسد حاجة الطلب المحلي في مثل هذه الحالات[35].

كانت ميزانية هذه المؤسسة مكونة من المساعدات المقدمة من الدول الأجنبية للحكومة الليبية، بموجب اتفاقيات تبرم بين الطرفين، إلى جانب المبالغ التي تقدمها الحكومة الليبية من الإرادات العامة، وكانت كل دولة تتمتع بسهم واحد مقابل قرابة**10** ألف جنية ليبي، تساهم بها في المؤسسة، وقد عين وكيل وزارة المالية رئيساً لمجلس إدارتها، أما المدير العام فكان من بريطانيا، ووكيله من ليبيا، وبلغت قيمة مساهمة بريطانيا فيها عند بداية تأسيسها قرابة **380** ألف جنيه إسترليني ومن أمريكا قرابة **375**ألف جنيه إسترليني ومن فرنسا قرابة **100**ألف جنيه إسترليني وإيطاليا قرابة **10** آلاف جنيه إسترليني[36].
بيدا أن المساعدات الفرنسية والايطالية ما لبثت أن توقفت، ليقتصر الدعم على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[37].

في عام 1956م بلغ رأسمال المؤسسة قرابة **7،5** مليون جنيه ليبي، وكانت مخصصات التنمية قد بلغت قرابة **5،720** مليون جنيه ليبي، خصص منها لصندوق الاستقرار قرابة **1،370** مليون جنيه ليبي، أما الإدارة فقد بلغت مخصصاتها قرابة **73** ألف جنيه ليبي سنوي تمكنت المؤسسة من تنفيذ عدد من المشاريع الاقتصادية في ليبيا، منها صيانة وتطوير ميناء طرابلس البحري بقيمة أجمالية بلغت حوالي **545** ألف جنيه ليبي[38].

كما تم تطوير مصادر المياه في برقة وطرابلس بقيمة أجمالية قدرت بحوالي **557** ألف جنيه ليبي، وايضاً تم توسيع الشبكة الكهربائية وصرفت عليها حوالي **522** ألف جنيه ليبي، ورصف الطريق الساحلي الرابط بين سوسه وشحات وصيانة طريق فزان، كذلك قامت بإنشاء آبار ارتوازية في منطقة براك وبرقن وقنوات لصرف المياه في منطقة غات وغدامس، فضلاً عن مشاريعها الأخرى في مجالات الصحة والتعليم[39]، **والثانية: " الشركة المالية الليبية العامة"**، تأسست في عام 1952م بموجب القانون رقم **(7)** تحت رعاية الأمم المتحدة، لتقديم القروض بأقل الفوائد لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا من خلال تشجيع ودعم استثمار الهيئات العامة والخاصة بقروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية، وقد بلغت قيمة المساعدات الفرنسية بهذه الشركة قرابة **30** ألف جنيه إسترليني، والبريطانية قرابة **10** آلاف جنيه إسترليني والايطالية قرابة **60** ألف جنيه إسترليني.
بذلك أصبح رأسمال الشركة **100** ألف جنيه إسترليني[40]، ولكي تكون هذه المؤسسات خاضعة لمراقبة وإشراف الحكومة الليبية لضمان تأدية أعمالها بالشكل الصحيح، وتم تأسيس "مجلس الإعمار عام 1956"(*).

على الرغم من ذلك فإن الوضع الاقتصادي في ليبيا كان في حالة بائسة وفي أمس الحاجة للمساعدات الأجنبية، ففي بداية الخمسينات التي كانت من أصعب وأشق الفترات التاريخية التي مرت بها البلاد، بسب

الجفاف وعدم سقوط الإمطار مما سبب في القضاء على ثروة البلاد الحيوانية وانتشرت البطالة بين السكان خاصة في برقة، حتى أجبر بعض الليبيين على بيع حلي النساء وأثاث البيوت[41].

نتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية وحاجة الدولة الليبية لإيرادات تغطي تكاليف أجهزتها وتساعد في تغطية العجز في ميزانيتها اضطرت لقبول المساعدات الأجنبية لغرض التنمية الاقتصادية[42].

وقد استغلت هذه الدول الأجنبية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا الوضع الاقتصادي المتردي في ليبيا بعد استقلالها وقدمت لها المساعدات المالية بغية استمرار تبعيتها لها حتى بعد أن أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، وكانت ليبيا مجبرة لقبول هذه المساعدات نظراً لظروفها الاقتصادية السيئة.

فقد عملت بريطانيا على استغلال مشكلة العجز المالي التي كانت تعاني منه الحكومة الليبية، بعد إعلان استقلالها السياسي بعرضها تقديم مساعدات مالية وتعهدها بتغطية ذلك العجز، شريطة قبول ليبيا الانضمام إلى منطقة الإسترليني كما هددت الحكومة البريطانية بقطع المعونة المالية ما لم تحصل على وعد من الحكومة الليبية بقبولها الدخول في منطقة الإسترليني وقد نجحت بريطانيا في ربط ليبيا بالجنيه الإسترليني[43]، وقد كان انضمام ليبيا إلى منطقة الجنيه الإسترليني بمثابة تآمر من بريطانيا ومندوب الأمم المتحدة "أدريان بلت" ضد المصالح الاقتصادية للدولة الليبية من خلال" لجنة التنسيق"(*) لأن ليبيا لم تكن تصدر غير المنتجات الزراعية المقدرة وقتذاك بنسبة **90%** من الصادرات الليبية، التي كانت تصدر إلى البلدان غير الداخلة في منطقة الإسترليني[44].

على الرغم من ذلك فقد استجابت الحكومة الليبية لهذا الطلب، وأعلنت وزارة المالية البريطانية عن إدخال ليبيا منطقة الإسترليني في 3 يناير عام 1952م، وأعلن في الوقت نفسه أن الجنيه الليبي يتمتع بحرية التحويل إلى الجنيه الإسترليني، وان يصبح الجنيه الليبي هو العملة المتداولة في ليبيا بدلاً من العملات الأخرى عن طريق الحكومة الليبية وبمساعدة بنك باركليز البريطاني، وقد أعلن صندوق النقد الدولي أن الجنيه الليبي يغطى بنسبة 100% بالعملات السائلة والذهب[45]

ثم بادرت بريطانيا بعد ذلك بتوقيع معاهدة مع الحكومة الليبية أطلق عليها معاهدة الصداقة والتحالف في يوليو عام1953م نتج عنها اتفاقية مالية ألزمت بريطانيا بموجبها بتقديم المساعدات إلى ليبيا لمدة عشرين عاماً، هي مدة سريان هذه المعاهدة، كما نصت على تعهد الحكومة الليبية بتزويد بريطانيا بنسخ من تقديرات الميزانية السنوية، ونسخ من التقارير السنوية لمراقبي الحسابات الليبية، وهو ما يعد تدخلاً مباشراً في الشئون الداخلية للدولة الليبية.

والجدول التالي يبين قيمة المساعدات المالية البريطانية المقدمة إلى الحكومة الليبية خلال الفترة الممتدة من عام 1952 م إلى عام 1956م والقيمة بالجنيه الليبي[46].

جدول رقم (1)

العام	قيمة دعم الميزانية	مساعدات في مجال التنمية	المجموع
53/1952م	2،360،000	380،000	2،740،000
54/1953م	2،750،000	1،000،000	3،750،000
55/1954م	2،750،000	1،000،000	3،750،000
56/1955م	2،750،000	1،000،000	3،750،000
57/1956م	3،750،000	1،000،000	4،750،000
- - -	المجموع الكلي	- -	18،740،000

ويلاحظ من قراءة هذا الجدول زيادة نسبة المساعدات البريطانية في الميزانية عام 1956م وذلك بسبب ارتفاع معدل الإنفاق العام، مما دفع الحكومة الليبية لطلب زيادة المخصصات للعام المذكور، ليصل إلى

قرابة **4** مليون جنيه إسترليني، ثم انخفض هذا المبلغ بعد مفاوضات جرت بين الحكومة الليبية والبريطانية ليصبح مجموع المساعدات حوالي**3** مليون جنيه إسترليني، مقابل تقديم بريطانيا معدات عسكرية وتدريب الضباط لليبيين[47].

فضلاً عن مساهمتها بإرسال عددا كبيراً من الخبراء في مختلف المجالات للمشاركة في برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية، وإنشاء مجموعة من المشاريع، مثل مد أنابيب المياه ورصف بعض الطرق وإقامة مركز للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبناء محطة كهرباء لمد الورش بالطاقة الكهربائية، بيدا أن تلك المشاريع كان الغرض منها خدمة مشاريعها العسكرية المتواجدة على الأرض الليبية[48].

أما المساعدات الفرنسية فقد ارتبطت بمصالحها في ولاية فزان التي كانت تعدها امتداداً طبيعياً لمستعمراتها في بلاد المغرب العربي لاسيما الجزائر، وفي أفريقيا ما وراء الصحراء مثل تشاد وغيرها فقد عملت فرنسا أبان فترة استعمارها لإقليم فزان، على تغطية العجز المالي، وأثناء مرحلة سعي ليبيا من أجل نيل استقلالها السياسي، طلبت فرنسا من مندوبها في الأمم المتحدة الامتناع عن التصويت لصالح استقلال ليبيا، لأن استقلال ليبيا سيفقدها السيطرة على واحتي غدامس وغات بإقليم فزان، ويؤلب عليها دول المغرب العربي "الجزائر وتونس والمغرب" للمطالبة باستقلالها أسوة بليبيا[49].

بعد الاستقلال احتفظت الحكومة الفرنسية بنفوذها في إقليم فزان مستغلة سوء الأوضاع المالية والاقتصادية في ليبيا وقتذاك كوسيلة للضغط على ليبيا في استمرار بقاء قواتها في فزان، فتوصلت إلى عقد اتفاقية مؤقتة مع ليبيا في ديسمبر عام 1951م، ضمن لها حق التواجد العسكري في ليبيا مقابل تعهدها بتغطية العجز في ميزانية إقليم فزان خلال عامي1952-1953م، مع تقديم مساعدات مالية كمساهمة منها لدعم التنمية في ليبيا مقابل اشتراطها تعيين مندوب عنها يكلف بإدارة الشؤون المالية المتعلقة بإقليم فزان بالتنسيق مع رئيس الوزراء ووزير المالية الليبيين، مقابل مساعدة مالية بلغت حوالي **610،000** ألف جنيه لتغطية العجز المالي في ميزانية عامي 1952-1953م.

الجدير بالذكر أن هذه المساعدات المالية التي قدمتها فرنسا، لا تقارن بحجم الامتيازات السياسية والعسكرية التي تمتعت بها في ولاية فزان[50]

بموجب المعاهدة التي عقدتها مع ليبيا عام 1956م، وقد بلغ إجمالي المساعدات الفرنسية من عام 1952-1956م حوالي **2،748،000** جنيه ليبي[51].

لقد قبلت الحكومة الليبية هذه المساعدة البائسة، وقد انتقد النائب صالح بويصير ذلك **قائلاً**:" أن موافقة الحكومة الليبية على تعيين موظف فرنسي يكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية لمنطقة فزان معناه أن لا علاقة للحكومة الليبية بفزان وكأن فزان دولة أخرى لا تربطها بالحكومة الليبية إلا الإعانة الفرنسية، وأن فرنسا تدفع ما تريده لفزان لا لمصلحة ليبيا بل لمصلحة فرنسا في فزان"[52].

وقد تضاعف هذا المبلغ في السنوات التالية بعد أن زادت نفقات الحكومة الإقليمية في فزان وأصبح العون المالي الفرنسي أساساً لميزانية فزان المعدومة الموارد إلى أن تولى مصطفى بن حليم رئاسة الوزارة عام 1954م.

أما المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية فعندما تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق استخدام مطار الملاحة بطرابلس من طرف بريطانيا التي سيطرت على ليبيا في عام 1943م، ومن خلال وجودها في هذا المطار أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مدى الأهمية الإستراتيجية لوجودها في ليبيا من أجل فرض سيطرتها على البحر المتوسط ومجابهة النفوذ السوفيتي في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط[53].

نظراً للوضع الاقتصاد الليبي الصعب، فقد قدر العجز المالي في ميزان المدفوعات لعام 1951-1952م بأكثر من مليون جنيه وكان مرد ذلك إلى ضعف موارد الدولة الاقتصادية الذي كان يعتمد بشكل

كبير على الزراعة التي كانت تتعرض لحالات جفاف متكررة، الأمر الذي تطلب البحث عن مصادر مالية جديدة لاسيما وأن العديد من الخبراء الأمم المتحدة الذين درسوا حالة ليبيا الاقتصادية بعد الاستقلال كانت نتائج دراستهم تبعث على التشاؤم، إذ أكدت أنه لا يمكن النهوض بمستقبل البلاد الليبية دون عون خارجي[54]. ونتيجة لهذه الأوضاع المتردية اقتصادياً وحاجة ليبيا المستقلة حديثاً لإيرادات تغطي تكاليف أجهزتها وتساعد في تغطية عجز ميزانيتها اضطرت الحكومة الليبية في عهد مصطفى بن حليم للتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1954م بغية الحصول منها على أكبر قدر من العون المالي والاقتصادي، للتوجه للتنمية الاقتصادية في ليبيا.[55]

بدأت الحكومة الليبية المفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مايو عام 1954م، بوفد ضم رئيس الوزراء مصطفى بن حليم، ووزير الخارجية الدكتور عبد السلام البوصيري، ووزير المالية علي العنيزي، ووكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي وقد طلب الوفد الليبي من الأمريكيين رفع إيجار قاعدة الملاحة إلى خمسة عشر مليون دولار سنوياً، ولكن الأمريكيون رفضوا ذلك[56].

بعد عدة اجتماعات طويلة ومضنية وشاقة، قبل الأمريكيون بشق الأنفس بفكرة إنشاء المجلس الليبي - الأمريكي لإعادة الأعمار أو لجنة الإنشاء والتعمير الليبية الأمريكية (لارك –larc) عام 1955م ومقرها في طرابلس، وبرأسه علي الساحلي وزير المالية وأعضاؤها ليبيون وأمريكيون وهم وزير الاقتصاد سالم القاضي وناظر الأشغال العامة في طرابلس وناظر الإشغال العامة في برقة، وثلاثة أمريكيون هم : المدير التنفيذي للمجلس "أوبن هانوم "، ومدير بعثة العمليات الأمريكية "ماركوس جوردن" وممثل عن السفارة الأمريكية، تكون مهمتهم الإشراف على إنفاق أموال العون الأمريكي على خطة التنمية الاقتصادية التي يتفق عليها بين الطرفين، وتمت موافقة الأمريكيون على ذلك، وتم تخصيص سبعة ملاين دولار لعام 1954م وضعت تحت تصرف المجلس ووقعت الاتفاقية في بنغازي في 9 سبتمبر عام 1954م وقدمت إلى البرلمان الليبي في شهر أكتوبر من نفس العام، وبعد مناقشات وبحث وتمحيص وأخذ ورد وافق عليها البرلمان يوم 30 أكتوبر عام 1955م وباشر "المجلس الليبي - الأمريكي لإعادة الأعمار" بجد ونشاط في رسم خطوط مشاريع التنمية الاقتصادية وتنفيذها، وبدأ العون الأمريكي يصل بطريقة خلال عامي 1954-1955م"[57].

وفي عام 1954م طلبت الحكومة الليبية برئاسة مصطفى بن حليم من الحكومة الأمريكية معونات من القمح وقد وصلت أول شحنة من القمح الأمريكي في شهر مارس عام 1954م وأقيم احتفال بمناسبة ذلك حضره وكيل وزارة المالية عبد الرازق شقلوف ممثل الحكومة الليبية في مؤسسة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة والسفير الأمريكي ويب[58].

وقد كانت الحكومة الأمريكية قد استغلت الجانب الإنساني لتحسين صورتها أمام الشعب الليبي حيث كانت ترسل القمح على دفعات ويصاحب وصول كل دفعة احتفالات كبيرة حتى تحقق أكبر قدر من الدعاية لنفسها، مع أن الكميات المرسلة من القمح لم تسد حاجيات الشعب الليبي، فقد أرسلت في عام 1955م **3146** ألف طن من القمح، ولم يتجاوز ما أرسلته أمريكا من القمح **12** ألف طن[59].

بينما كانت طرابلس وحدها تحتاج إلى **3** آلاف طن شهرياً وأن ثلث سكانها كانوا بحاجة إلى الغوث والمساعدة بسبب الجفاف وغزو الجراد للأرض الليبية في ذلك العام وشكلت الحكومة لجنة برئاسة وزير الاقتصاد للإشراف على توزيع الإعانة ضمت كلاً من المحاسب العام ومدير الاقتصاد وممثل عن النقطة الرابعة[60].

فضلاً عن وصول شحنة أخرى قدرت بحوالي **11** ألف طن كذلك قدمت الحكومة الأمريكية عام 1956م مساعدات اقتصادية إضافية لمشروعات الأعمار بمقدار **12** مليون دولار لعامي 1956 - 1957م، بالإضافة **25** ألف طن من القمح [61].

والجدول التالي يوضح قيمة المساعدات الأمريكية لليبيا خلال الفترة من 1952 - 1956[62].

جدول رقم (2)

السنة	قيمة المساعدات	النسبة المئوية
1953/1952	554،000	% 14،2
1954/1953	490،000	% 10،6
1955/1954	2،386،000	% 37
1956/1955	4،739،000	% 51

إن المتأمل في هذا الجدول يلاحظ أن قيمة المساعدات الأمريكية للحكومة الليبية كانت في تزايد ابتداءً من عام 1954م، ولعل ذلك يرجع إلى الدبلوماسية الليبية الناجحة خلال فترة حكومة مصطفى بن حليم التي كثفت من جهودها ووصلت إلى العديد من المساومات مع الولايات المتحدة الأمريكية بالدبلوماسية تارة وبالتلويح بعون كبير من الدول الغربية والاتحاد السوفيتي تارة أخرى[63].

مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسرع بعقد اتفاقية للتعاون الفني مع ليبيا في 21 مايو 1955م إذ اجتمع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم والمستشار السياسي الاقتصادي بالسفارة الأمريكية في ليبيا، وتم التوقيع على اتفاقية عامة للتعاون الفني بين المملكة الليبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقعها عن الجانب الليبي مصطفى بن حليم وعن الجانب الأمريكي سفيرها في ليبيا "تابن" وقد مهدت هذه الاتفاقية الطريق للتعاون المشترك في مجال التعليم والصحة والزراعة والموارد الطبيعية وقد امتدح بن حليم الإسهامات الأمريكية في تطوير الاقتصاد الليبي عند افتتاحه مجلس الأعمار الليبي في يوليو عام 1956م أكد فيه أن الأموال التي تحصلت عليها ليبيا من الولايات المتحدة الأمريكية سواء باتفاقية تأجير قاعدة ويلس في طرابلس أم الزيادات الأخرى التي حصلت عليها ليبيا قد أسهمت في تنمية الاقتصاد الليبي[64].

من جانب آخر شجعت اتفاقية التعاون الفني الحكومة الليبية على التعاقد مع الشركات الأمريكية، فتعاقدت مع (شركة هايكوت الأمريكية) لأجل قيام هذه الشركة بدراسة عامة لكل الأراضي الليبية، وتقديم مشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية[65].

ويبدو أن الاهتمام الأمريكي في تطوير المشاريع الفنية في ليبيا بدأ يأخذ بعداً أخر، بعد أن لاحت في الأفق إشارات إلى إمكانية استخراج النفط الليبي بكميات تجارية، حيث بدأت تتوافد على ليبيا بعض الشخصيات الأمريكية وكان الغرض من هذه الزيارات توطيد العلاقات الاقتصادية التي أخذت بالتصاعد بغية تعزيز هذه العلاقة فوصل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية "هنري فابول " إلى طرابلس في 23 يوليو عام 1956م وألتقى بالملك محمد إدريس السنوسي ورئيس الوزراء مصطفى بن حليم، وقال أن الغرض من الزيارة هو الاطلاع على المساعدات الفنية التي تقدمها الحكومة الأمريكية ومدى نجاحها في ليبيا وأكد انه سيبذل جهده عند عودته إلى أمريكا لزيادة هذه المساعدات الاقتصادية التي خصصها الكونجرس لهذا الغرض، واتفق الجانبان الليبي والأمريكي على وضع أسس تستفيد منها الدولتان في توسع المساعدات الأمريكية لليبيا[66].

قد ساهمت المساعدات الأمريكية لا شك عبر لجنة الإنشاء والتعمير الليبية الأمريكية ومؤسسة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة (لايمس lamas) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (اليوسيد usaid) في تمويل العديد من المشاريع الزراعية و الثروة الحيوانية وحفر الآبار وبناء مستودعات للحبوب و مراكز لتفريخ الدواجن والخدمات البيطرية.

كما عملت أيضاً على إعداد الخطط لمساعدة قطاع الزراعة، وفي مجال التعليم ساهمت في إعداد مشروع تعمير وبناء المدارس في طرابلس وبرقة فقامت ببناء معاهد للتدريب المهني وتوسيع مدرسة الفنون الصنائع وتأسيس مدرسة زراعية لتخريج المرشدين الزراعيين في المرج عام 1953م، كما قدمت بعض المنح لإرسال الطلبة للدراسة بالخارج من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي عرضت على لجنة وزارة التربية والتعليم **9** منح دراسية لنيل درجة البكالوريوس في مجال الزراعة والتربية والصحة العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت بلبنان وبلغ ما نفقته الوكالة الليبية الأمريكية على التعليم حوالي **1،2** مليون جنيه ليبي[67].

وفي المجال الصحي ساهمت هذه المؤسسات أيضاً في بناء وتجهيز وتطوير المستشفيات وتوفير المعدات الطبية، فضلاً عن مشاركتها في مكافحة بعض الإمراض مثل حملة القضاء على مرض العيون (التراخوما) الذي انتشر في البلاد حتى وصلت نسبة الإصابة به **75%** وحملة مجابهة مرض الملا ريا الذي انتشر في منطقة تاورغاء والواحات الجنوبية كما ساهمت في بناء مصحة شحات للإمراض الصدرية عام 1955م بمساعدة منظمة الصحة العالمية [68].

كذلك حصلت ليبيا على مساعدة اقتصادية من الحكومة الأمريكية مقدارها ستة ملايين دولار نظير قبولها لمبدأ إيزنهاور[69] خصصت لإنشاء البنك المركزي الليبي الذي أختير له الدكتور علي العنيزي وزير المالية ليكون أول محافظ للبنك المركزي، والمصرف الزراعي الليبي الذي ترأس مجلس إدارته فاضل بن زكري والي طرابلس السابق[70].

لقد جرى تقديم تلك المساعدات الأمريكية عبر المؤسسات الخاضعة لإشرافها بقصد التغلغل في ليبيا وإخضاعها لنفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري[71]. واستمرت حتى تم تصفيتها في عام 1960م في عهد حكومة محمد عثمان الصيد بالتنسيق مع ممثل الحكومة الأمريكية (روبرت برنسون) (*).

أما المساعدات العسكرية فقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمسألة المساعدات الاقتصادية التي توفرها الحكومة الأمريكية لليبيا نظير استخدامها لقواعدها العسكرية فيها، وكانت الحكومة الأمريكية تطمح أن تكون المساعدات الاقتصادية بمنأى عن الوضع الشرعي لقواعدها العسكرية، فضلاً عن أنها أرادت أن تحقق ذلك دون دفع تعويضات كبيرة على اعتبار أن الوضع الاقتصادي السيئ الذي ورثته الحكومة الليبية كفيل بتحقيق هذا الهدف.

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت في تطوير منشأتها العسكرية منذ عام 1948م، وبعد استقلال ليبيا أسست قواعد لها في طرابلس وبنغازي وباشرت باستخدام وتطوير مطار قاريونس ومطار بنينا في بنغازي لاستقبال الطائرات الأمريكية المقاتلة بحيث تتمكن الحكومة الأمريكية من الإسناد إذا ما تعرضت قواعدها الأخرى في ليبيا لهجوم عسكري[72]، وكانت أهمية بنغازي وموقعها الجغرافي المتميز قد جعل الولايات المتحدة الأمريكية تختارها ثاني قاعدة لها بعد طرابلس، وإلى جانب ذلك طورت مطارات في طبرق، كما أنشأت مشروعاً للاتصالات في درنة ومحطات للرادار لتنظيم الخطوط الملاحية البحرية، ولكن موضوع إقرار القواعد الأمريكية ظل مثار جدل وخلاف مع الحكومة الليبية طوال فترة حكم رئيس الوزراء محمود المنتصر.

لقد مثل استلام مصطفى بن حليم لرئاسة الحكومة الليبية عهداً جديداً للعلاقات الأمريكية الليبية، حيث كانت ليبيا في حاجة إلى تطوير قواتها المسلحة للدفاع عن سيادتها باعتبارها دولة مستقلة، وكان من الطبيعي أن تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتسليح جيشها، وقد قدمت الحكومة الأمريكية دفعة من السلاح هدية لتعزيز قدرات الجيش الليبي مكونة من معدات تجهيز و سيارات مصفحة و عدد من المدافع وقد قدرت قيمة هذه الهدية بخمسمائة وستون ألف دولار لكي يقتنع الشعب الليبي الذي كان غير راض على جدوى المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية، وجرى احتفال رسمي لتسلم الجيش الليبي الأسلحة الأمريكية في يوليو عام 1956م حضره رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ووزير الدفاع الليبي إبراهيم بن شعبان ورؤساء البعثات الدبلوماسية في ليبيا[73].

يبدو أن هذه المساعدات الأمريكية قد شجعت الحكومة الليبية على المضي قدماً في بناء قدراتها العسكرية فتقدمت الحكومة الليبية بطلب عن طريق وزير الاقتصاد علي الساحلي ومحي الدين الفكيني وزير العدل الذين اجتمعا بالسفير الأمريكي في ليبيا، وقدما له طلب الحكومة الليبية الذي يفيد بأن تتولى الحكومة الأمريكية إنشاء قوة عسكرية برية وبحرية وجوية لليبيا ولكن السفير الأمريكي أجاب بضرورة تحديد ما أذا كان الطلب هو لحاجة الأمن الداخلي أم للدفاع الخارجي، وتساءل إذا كان المقصود تعزيز الأمن الداخلي فإن الحاجات التي يمكن توفيرها لابد أن تدرس على هذا الأساس، بيد أن طلب الحكومة الليبية كان القصد منه إنشاء قوة عسكرية تستطيع من خلالها حماية أمنها الإقليمي.

الأمر الذي جعل السفير الأمريكي يشك في إمكانية تحقيق ذلك وفق قدرات ليبيا حينذاك متذرعاً بأن إنشاء قوة جوية مشكلة من الطائرات يحتاج إلى بعض الشباب الذين أتموا الكليات العلمية ودرسوا الرياضيات وهذا غير متيسر، وأن بناء أسطول بحري يعد ضرباً من الخيال لأن المدمرة الواحدة تحتاج إلى ستة عشر ضابطاً وأربعين بحاراً وتكاليف تقارب مليون دولار سنويا، ومع ذلك فقد مهد بن حليم قبل استقالته لاتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية يتم بموجبها تسليح ألف جندي ليبي [74].

عندما تولى عبد المجيد الكعبار رئاسة الحكومة خلفاً لمصطفى بن حليم، شرع في إتمام المفاوضات مع الحكومة الأمريكية انتهت بتوقيع اتفاقية أطلق عليها اسم الاتفاقية العسكرية، وقعها عن الجانب الليبي وهبي البوري وزير الخارجية وعن الجانب الأمريكي سفيرها في ليبيا جون تابن وعينت الحكومة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقية بعثة عسكرية اتخذت من السفارة الأمريكية مقراً لها لمتابعة مطالب ليبيا وحاجاتها العسكرية، ولكن الفقرة الثانية من هذه الاتفاقية نصت على تحريم استعمال المعدات العسكرية في غير الأغراض التي أعدت من أجلها. وهذا يعني تحجيم الجيش الليبي وإلغاء دوره على الساحة العربية ومنع السلاح عنه إذا ما رأت أمريكا ذلك[75].

يتضح مما تقدم أن الحكومة الأمريكية لم تكن مستعدة لبناء وتسليح الجيش الليبي، وأن المساعدات التي قدمتها غير كافية حتى لإجراءات الأمن الداخلي، وكانت إعلامية أكثر مما هي واقعية فالمصلحة الأمريكية تقتضي أن يكون الجيش الليبي ضعيفاً وغير مؤثر على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الخاتمة

نستنتج مما ذكر، أن ليبيا مرت في السنوات الأولى من استقلالها بظروف مالية واقتصادية صعبة، كانت سبب رئيسي في تدخل الدول الاجنبية في شؤونها الداخلية نتيجة المعونات والمساعدات الفنية والمالية وما نتج عنها من توقيع اتفاقيات مع ليبيا، فقد ترتب عنها جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي: -

_ إخضاع ليبيا إلى منطقة الإسترليني مما عرض جميع مصالحها التجارية للخطر، كما أن ليبيا بسبب ارتباطها بالمساعدات المالية الأجنبية تحولت إلى سوق للمنتجات الأجنبية.

_ تدخل الدول المانحة في الشؤون الاقتصادية لليبيا، بطلب تزويدها بنسخ من الميزانية العامة و تعيين الخبراء والمستشارين في معظم الوظائف الحكومية ولاسيما المالية منها والذين كانوا يتقاضون مرتبات كبيرة أثقلت كاهل الخزينة الليبية.

_ احتكار الدول المانحة للمشاريع التنموية لصالح مؤسساتها العاملة في ليبيا، وذلك بتوجيه المساعدات المالية نحو مشاريع خدمية مثل الكهرباء والطرق وغيرها لخدمة تواجد الدول المانحة، دون الاهتمام الحقيقي بدعم الاقتصاد الليبي.

_ تنافس الدول المانحة في بسط نفوذها على الشؤون الداخلية لليبيا، قد اتضح ذلك من خلال استياء بريطانيا من منافستها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحقوق الواسعة التي تحصلت عليها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الحكومة الليبية.

_ انفراد مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بالمسئولية أمام الأمم المتحدة دون مشاركة المجلس الاستشاري وقيامه بإجراء اتصالات فردية مع حكومة الدول المانحة.

الهوامش

[1] محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي- ميلاد دولة الاستقلال، الجزء الأول، المجلد الأول، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد، 2004، ص 275

[2] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1970م , ص119.

[3] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 1949 بشأن الاعتراف باستقلال ليبيا , وثائق جامعة الدول العربية.

[4] محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، القاهرة، دار الهلال، 1993م, ص256.

[5] التقرير السنوي الثاني للأمم المتحدة في ليبيا للسيد أدريان بلت , بتاريخ30 أكتوبر عام 1950.

[6] جون جنتر، داخل أفريقيا، اشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال لعروسي المحامي، مصر، 1957م, ص204.

[7] مصباح ياقة السوداني، الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1951-1969م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1987م , ص61 ؛ وكذلك : محاضر مجلس الأمم المتحدة في ليبيا صحيفة رقم(31) نقلاً عن سالم الكبتي , ليبيا مسيرة الاستقلال ج 3، وثائق محلية ودولية، دار الساقية للنشر، بنغازي ليبيا، 2013م, ص558.

[8] جريدة طرابلس الغرب , العدد رقم 33425 , بتاريخ 23 يناير 1956م.

[9] المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة العهد الملكي , ملف وزارة التخطيط والتنمية [الاتفاقية الليبية مع الأمم المتحدة بتاريخ 24 ديسمبر 1951]، ص 1-3.

[10] سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت) ص 10

[11] مفتاح السيد الشريف، مسيرة الحركة الوطنية- ليبيا الصراع من أجل الاستقلال، دار الفرات للنشر، بيروت، 2011، ص ص 281-286

[12] عمر الجفال، دور هيئة الأمم المتحدة في استقلال ليبيا، ما بين 1945- 1951م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012، ص 204

[13] سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص ص 84-86

(*) تأسست في عام 1945م ولديها تفويض بتحقيق التعاون الدولي لرفع مستوى الأغذية وتحسين الإنتاج الزراعي وتحسين حياة الشعوب الريفية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتخضع الفاو لسلطة مؤتمر الفاو الذي يقوم بانتخاب مجلس يعمل كهيئة تنفيذية ويمارس سلطاته التي خول بها من المؤتمر لوضع توصيات الدول الأعضاء , ومناقشة قضايا الأغذية والزراعة وتقديم المشورة والنصائح في مجال التخطيط والأنشطة الاقتصادية ,

[14] شكري غانم: الاقتصاد الليبي قبل النفط، معهد الاتحاد العربي، بيروت، لبنان، د – ت، ص118. للمزيد من المعلومات راجع مفيد الزبيدي : العرب والقوى الدولية في القرن العشرين , أسامة للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , 2003 , ص189.

[15] مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص61.

[16] بعثة منظمة الأغذية الزراعية لليبيا، الأمم المتحدة وتقريرها رقم "1226" , ص12.

[17] بعثة منظمة الأغذية والزراعة في ليبيا، الأمم المتحدة (الإحصاء الزراعي الشامل لعام 1960). جون جنتر، المرجع السابق، ص66.

[18] International bank for reconstruction and development, the economic evelopmenin Libya, (Biltmore, 1960),pp53.-54.

[19] شكري غانم، المرجع السابق، ص47.

[20] بعثة منظمة الأغذية والزراعة في ليبيا، الأمم المتحدة (الإحصاء الزراعي الشامل لعام 1960).
جون جنتر، المرجع السابق، ص66.

(*) لقد أوصت المنظمة بضرورة إغلاق السكك الحديدية في طرابلس وبرقة نظرا لعدم جدواها الاقتصادي: انظر حسن محمود سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة , 1962, ص338.

[21] جون جنتر، المرجع السابق، ص66.

[22] محمد يوسف المقر يف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي ط 1, دولة الاستقلال ج3 , منشورات مركز الدراسات الليبية، أكسفورد , 2004, ص31.
[23] جون جنتر، المرجع السابق، ص69.
[24] شكري غانم، المرجع السابق، ص61.
[25] أسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1935-1969م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص95.
[26] نظارة الزراعة بولاية طرابلس، تقرير عن المعرض السنوي للمنتجات الصوفية لعام 1956 , ص14
[27] ن.أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة عماد حاتم، مطبعة الاعتماد، دمشق سوريا، 1988م، ص213.
[28] جون جنتر، المرجع السابق، ص213
[29] نفس المرجع، ص215.
[30] هنري أنيس ميخائيل، العلاقات البريطانية الليبية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1970م , ص296.
[31] التقرير السنوي الثاني للأمم المتحدة في ليبيا للسيد أدريان بلت بتاريخ 30 أكتوبر 1950.
[32] مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص72؛ مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، 1992م، ص157.
[33] محضر جلسة مجلس الأمة في دورة الانعقاد الأولى بمدينة بنغازي في يوم الثلاثاء الموافق 25 مارس 1952؛ نقلاً عن سالم الكبتي، المصدر السابق، ص 354.
[34] وزارة التخطيط (تقرير عن نشاط المؤسسة الليبية للتنمية والاستقرار خلال الفترة 1954-1961 , ص4
[35] ن.أ. بروشين، المرجع السابق، ص353.
[36] جريدة طرابلس الغرب، العدد3082 , بتاريخ27 أغسطس 1953م.
[37] تقرير من ارنوت ممثل منظمة الأغذية والزراعة بالوكالة عن نشاط الوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار من 1954-1961 , ص4؛ تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ابريل 1961 , ص34 ؛ وأيضا مصباح ياقة السوداني , المرجع السابق,ص72-73 ؛ جريدة طرابلس الغرب , العدد 3083 , بتاريخ 27 أغسطس , 1954 م.
[38] وزارة التخطيط والتنمية، (تقرير عن نشاط المؤسسة الليبية للتنمية والاستقرار خلال الفترة 1954- 1961) ص4.
[39] تقرير عن نشاط المؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار، المصدر السابق، ص8.
[40] جريدة طرابلس الغرب، العدد 3073 , بتاريخ 13 أغسطس 1953م.
(*) تكون مجلس الأعمار برئاسة وكيل وزارة المالية، للقيام بمهمة التنسيق بين الدول المانحة , ومتابعة سير إعمال المؤسسات من خلال أعداد التقارير والمقترحات لخطط التنمية المستقبلية في البلاد وتقديمها للحكومة الليبية: للمزيد من المعلومات راجع وزارة التخطيط والتنمية.
[41] عمر الأشهب، "انتشار البطالة والمجاعة في البلاد"صحيفة المنار 1952م.
[42] مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص157؛ دولار علي: اقتصاديات ليبيا الحديثة، مطبعة جامعة الإسكندرية، القاهرة , 1960, ص10.
[43] هنري أنيس ميخائيل، المرجع السابق، ص298.
(*) لجنة التنسيق : هي هيئه دائمة كان من صميم عملها وضع مخطط للنقل التدريجي للسلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة وتقديم توصياتها حول قضايا تنظيم الإدارة ومؤسسات الحكومة وكان يدخل في عدد هذه اللجنة =كلا من مندوب الأمم المتحدة وممثلي حكومة الإدارة البريطانية ومستشار قانوني وممثلون عن الحكومات الولايات الثلاث بعد تشكيل الحكومة الليبية ادخل ممثليها في شخص رئيس الوزراء وكان يدعى الأعضاء الثلاث من المؤتمر الوطني الليبي لحضور جلسات اللجنة كمستشارين : للمزيد انظر سامي حكيم , معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها, مكتبة الانجلو المصرية، د- ت, ص133.
[44] أ. ن. بروشين، المرجع السابق، ص356.
[45] نفس المرجع، ص259.
[46] المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملف رقم 15 , وثيقة رقم(1) , الاتفاقية المالية بين المملكة الليبية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة , لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية , بتاريخ 29 يوليو 1953م
[47] سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1970م، ص120.
[48] ن. أ. بروشين: المرجع السابق، ص360.
[49] سامي حكيم، حقيقة ليبيا، المرجع السابق، ص137.
[50] سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، المرجع السابق، ص145.
[51] بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ليبيا، المصدر السابق، ص33.
[52] نقلاً عن سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكيا وفرنسا، ص147.
[53] Brass, Villard, H-S., Libya; the new Arab kingdom of Africa, Cornell university ,1956b37
[54] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص119.
[55] مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص175.
[56] نفس المرجع، ص183.
[57] محاضر اجتماع الجلستين التاسعة والعاشرة للجنة الليبية الأمريكية بتاريخ 31 يناير عام 1956م، ملف التعاون الخارجي رقم 8 /20 /4 , وثيقة رقم (4) شعبة الوثائق المعاصرة، مركز جهاد الليبيين، طرابلس؛ انظر كذلك مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص81؛ مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص192.

[58] وثيقة بعنوان المفاوضات الليبية الأمريكية حول الالتزامات المالية المترتبة على الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الليبية والأمريكية، بتاريخ 9 سبتمبر 1954, ملف رقم 38 وثيقة رقم (14) شعبة الوثائق العربية، مركز جهاد الليبيين، طرابلس،
[59] جريدة الحياة، بيروت: العدد 2863 , بتاريخ 1955/9/3م.
[60] رسالة من وزير الدولة الليبية إلى والي طرابلس بخصوص وصول باخرة أمريكية في يوليو عام 1956م محملة بالقمح، ملف وزارة الزراعة، وثيقة رقم (86) شعبة الوثائق المعاصرة العهد الملكي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس؛ صحيفة برقة الجديدة، مقال بعنوان "ليبيا تطلب قمحا من أمريكا" بتاريخ 3 /1955/7م.
[61] مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص209.
[62] نقلاً عن مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص80.
[63] مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص193.
[64] كهلان كاظم القيسي، الساسة الامريكية تجاه ليبيا 1949-1957م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م , ص207.
[65] تقرير المفوضية العراقية في طرابلس، ملف رقم 311/2694 , ص15.
[66] كهلان كاظم القيسي، المرجع السابق، ص209.
[67] وثيقة بشأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منح دراسية للجنة البعثات بوزارة التربية والتعليم الليبية بتاريخ 8 فبراير 1966م، ملف وزارة التخطيط في المملكة الليبية، وثيقة رقم (13 /22/39) شعبة الوثائق المعاصرة، مركز جهاد الليبيين، طرابلس.
[68] مجدي رشاد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ليبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إقرار مبدأ إيزنهاور 1945-1957، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ,2001, ص236.
[69] إيزنهاور، القائد الأمريكي لقوات الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية في شمال إفريقيا، انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 1953م، أعيد انتخابه عام 1956م.
[70] مصطفى أحمد بن حليم، المرجع السابق، ص215.
[71] جيري لين فاولر، الاستيطان الزراعي الايطالي في ليبيا، ترجمة، عبدا لقادر مصطفى المحيشي , مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية , طرابلس , 2006 , ص365.
(*) قرار رئيس الوزراء محمد عثمان الصيد بشان حل وتصفية هيئة المصالح المشتركة بتاريخ 9 نوفمبر 1960 ملف التعاون الخارجي رقم(8/20/43) وثيقة رقم (152) لعهد الملكي , شعبة الوثائق المعاصرة , مركز جهاد الليبيين , طرابلس ؛ وأيضا : مذكرة تفاهم بين ممثل الحكومة الليبية وممثل الحكومة الأمريكية بخصوص تصفية المصالح الليبية الأمريكية.
[72] كهلان كاظم القيسي، المرجع السابق، ص187.
[73] دوجلاس اشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائد سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت ,1963, ص237
[74] كهلان كاظم القيسي، المرجع السابق، ص196.
[75] سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، المرجع السابق، ص 35.

المصادر والمراجع

1. أسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1935-1969م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص95.
2. إيزنهاور، القائد الأمريكي لقوات الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية في شمال إفريقيا، انتخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 1953م، أعيد انتخابه عام 1956م.
3. بعثة منظمة الأغذية الزراعية لليبيا، الأمم المتحدة وتقريرها رقم "1226"، ص12.
4. بعثة منظمة الأغذية والزراعة في ليبيا، الأمم المتحدة (الإحصاء الزراعي الشامل لعام 1960).
5. تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ابريل 1961 , ص34
6. التقرير السنوي الثاني للأمم المتحدة في ليبيا للسيد أدريان بلت، بتاريخ30 أكتوبر عام 1950
7. تقرير عن نشاط المؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار، المصدر السابق، ص8.
8. تقرير المفوضية العراقية في طرابلس، ملف رقم 311/2694 , ص15.
9. تقرير من ارنوت ممثل منظمة الأغذية والزراعة بالوكالة عن نشاط الوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار من 1954-1961 , ص4؛
10. الجديدة، مقال بعنوان "ليبيا تطلب قمحا من أمريكا" بتاريخ 3 /1955/7م.
11. جريدة الحياة، بيروت: العدد 2863 , بتاريخ 1955/9/3م.
12. جريدة طرابلس الغرب، العدد 3083 , بتاريخ 27 أغسطس , 1954 م.
13. جريدة طرابلس الغرب، العدد 3073 , بتاريخ 13 أغسطس 1953م.
14. جريدة طرابلس الغرب، العدد رقم 33425 , بتاريخ 23 يناير 1956م.
15. جريدة طرابلس الغرب، العدد3082 , بتاريخ27 أغسطس 1953م.
16. جون جنتر، داخل أفريقيا، اشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال لعروسي المحامي، مصر، 1957م، ص204.
17. جيري لين فاولر، الاستيطان الزراعي الايطالي في ليبيا، ترجمة، عبدا لقادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس , 2006 , ص365.
18. دوجلاس اشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة عائد سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة، بيروت ,1963, ص237
19. دولار علي: اقتصاديات ليبيا الحديثة، مطبعة جامعة الإسكندرية، القاهرة , 1960, ص10.
20. رسالة من وزير الدولة الليبية إلى والي طرابلس بخصوص وصول باخرة أمريكية في يوليو عام 1956م محملة بالقمح، ملف وزارة الزراعة، وثيقة رقم (86) شعبة الوثائق المعاصرة العهد الملكي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس؛ صحيفة برقة

21. سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص ص 84-86
22. سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا تحليلها ونصوصها، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت) ص 10
23. شكري غانم: الاقتصاد الليبي قبل النفط، معهد الاتحاد العربي، بيروت، لبنان، د – ت، ص118.
24. صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1970م , ص119.
25. عمر الأشهب، "انتشار البطالة والمجاعة في البلاد "صحيفة المنار 1952م.
26. عمر الجفال، دور هيئة الأمم المتحدة في استقلال ليبيا، ما بين 1945- 1951م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2012، ص 204
27. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 1949 بشأن الاعتراف باستقلال ليبيا، وثائق جامعة الدول العربية.
28. كهلان كاظم القيسي، الساسة الامريكية تجاه ليبيا 1949-1957م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م، ص207.
29. مجدي رشاد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ليبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إقرار مبدأ إيزنهاور 1945-1957، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة ,2001, ص236.
30. محاضر اجتماع الجلستين التاسعة والعاشرة للجنة الليبية الأمريكية بتاريخ 31 يناير عام 1956م، ملف التعاون الخارجي رقم 8 /20 /4 , وثيقة رقم (4) شعبة الوثائق المعاصرة، مركز جهاد الليبيين، طرابلس
31. محضر جلسة مجلس الأمة في دورة الانعقاد الأولى بمدينة بنغازي في يوم الثلاثاء الموافق 25 مارس 1952؛ نقلاً عن سالم الكبتي، ص 354.
32. محمد بشير المغيربي، وثائق جمعية عمر المختار، القاهرة، دار الهلال، 1993م، ص256.
33. محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي- ميلاد دولة الاستقلال، الجزء الأول، المجلد الأول، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد، 2004، ص 275
34. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة، العهد الملكي، ملف رقم 15 , وثيقة رقم (1)، الاتفاقية المالية بين المملكة الليبية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة، لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، بتاريخ 29 يوليو 1953م
35. المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية طرابلس، شعبة الوثائق المعاصرة العهد الملكي، ملف وزارة التخطيط والتنمية [الاتفاقية الليبية مع الأمم المتحدة بتاريخ 24 ديسمبر 1951]، ص 1-3.
36. مصباح ياقة السوداني، الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1951-1969م، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1987م، ص61؛ وكذلك: محاضر مجلس الأمم المتحدة في ليبيا صحيفة رقم (31) نقلاً ع
37. سالم الكبتي، ليبيا مسيرة الاستقلال ج 3، وثائق محلية ودولية، دار الساقية للنشر، بنغازي ليبيا، 2013م، ص558.
38. مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، 1992م، ص157.
39. مفتاح السيد الشريف، مسيرة الحركة الوطنية- ليبيا الصراع من أجل الاستقلال، دار الفرات للنشر، بيروت، 2011، ص ص 281-286
40. نظارة الزراعة بولاية طرابلس، تقرير عن المعرض السنوي للمنتجات الصوفية لعام 1956 , ص14
41. وثيقة بشأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منح دراسية للجنة البعثات بوزارة التربية والتعليم الليبية بتاريخ 8 فبراير 1966م، ملف وزارة التخطيط في المملكة الليبية، وثيقة رقم (13 /22/39) شعبة الوثائق المعاصرة، مركز جهاد الليبيين، طرابلس.
42. وزارة التخطيط والتنمية، (تقرير عن نشاط المؤسسة الليبية للتنمية والاستقرار خلال الفترة 1954- 1961) ص4.
43. ن.أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة عماد حاتم، مطبعة الاعتماد، دمشق سوريا، 1988م، ص213.
44. هنري أنيس ميخائيل، العلاقات البريطانية الليبية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1970م، ص296.
45. وثيقة بعنوان المفاوضات الليبية الأمريكية حول الالتزامات المالية المترتبة على الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الليبية والأمريكية، بتاريخ 9 سبتمبر 1954, ملف رقم 38 وثيقة رقم (14) شعبة الوثائق العربية، مركز جهاد الليبيين، طرابلس،
46. وزارة التخطيط (تقرير عن نشاط المؤسسة الليبية للتنمية والاستقرار خلال الفترة 1954-1961 , ص4
47. International bank for reconstruction and development, the economic eye-opening Libya, (Biltmore, 1960), pp53.-54.
48. Brass, Villard, H-S., Libya; the new Arab kingdom of Africa, Cornell university1956, b37